اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة والابتكار

دولة الإمارات العربية المتحدة

Contents

معدلات النمو في قطاعات الاقتصاد المعرفي:..... 2

خطة اقتصاد الخمسين:..... 3

استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية | البلوك تشين:..... 3

استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء: 4

استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة:..... 4

سياسة الاقتصاد الدائري 2021-2031: 5

استراتيجية الإمارات الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031:..... 5

الاستراتيجية الوطنية للطاقة 2050: 6

صناديق تمويل المشاريع في القطاعات الجديدة: 6

صندوق محمد بن راشد للابتكار:..... 7

مشروع "حي دبي للمستقبل": 7

اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة والابتكار

دولة الإمارات العربية المتحدة

تقوم دولة الإمارات ببناء قواعد راسخة تتيح نمو وازدهار قطاعات اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة، وتتطلع لتعزيز موقعها كوجهة عالمية لتأسيس الأعمال القائمة على الابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال فأطلقت الاستراتيجيات التي من شأنها الدفع باتجاه اقتصاد المستقبل الأكثر ذكاءً، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، ويعتمد القدرات والكفاءات العالية والمواهب المميزة.

معدلات النمو في قطاعات الاقتصاد المعرفي:

تحققت إنجازات ملحوظة خلال السنوات الخمس الماضية في نمو قطاعات اقتصاد المستقبل. حيث نما قطاع "المعلومات والاتصالات" بمعدل تراكمي بلغ 27.2% في الفترة من (2014–2018) أي بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط 5.4% وكذلك نما كل من قطاعي "التعليم" و"الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية" بنسب تراكمية بلغت 28.2% و9.5% على التوالي، أي بمعدلات سنوية بلغت بالمتوسط 5.6% و1.9% على التوالي، أما قطاع الصناعات التحويلية، فقد نما بمتوسط سنوي 4.2% في الفترة ذاتها واستحوذت هذه القطاعات مجتمعة على ما يقارب 18% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2018.

- قطاع المعلومات والاتصالات 5.4%
- قطاع التعليم 5.6%
- قطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية 1.9%
- قطاع الصناعات التحويلية 4.2%
- استراتيجيات اقتصاد المستقبل
- مئوية الإمارات 2071

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "مئوية الإمارات 2071" في العام 2017، كخارطة طريق لتصبح دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات وذلك في العام 2071. وتستند المئوية إلى أربعة

محاور رئيسية هي حكومة تستشرف المستقبل، تعليم للمستقبل، اقتصاد معرفي متنوع ومجتمع أكثر تماسكاً، حيث يهدف محور "أفضل اقتصاد في العالم" إلى جعل الدولة مركزاً عالمياً في استقطاب أفضل العقول والأفكار والمواهب، وتوافر أفضل الفرص الاقتصادية وبيئة الأعمال المستقرة والبنية التحتية المتقدمة، ويرتكز اقتصاد المستقبل على الصناعات المتقدمة القائمة على العلوم والتكنولوجيا، من خلال الاستثمار بشكل متزايد في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو والعلوم الإدراكية والتصنيع التراكمي المتعدد الأبعاد، مما يسهم في الارتقاء بمكانة الدولة لتحقيق الريادة العالمية.

خطة اقتصاد الخمسين:

أطلقت وزارة الاقتصاد "خطة اقتصاد الخمسين" لبناء اقتصاد المستقبل في الإمارات ضمن استراتيجية "عام الاستعداد للخمسين" في ديسمبر 2019، وتمثل خارطة طريق للعمل الاقتصادي للسنوات العشر المقبلة وتتضمن خمسة محاور رئيسية هي الاقتصاد التكاملي، ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، السياحة، الاستثمار الأجنبي المباشر ومضاعفة الصادرات، واستقطاب واستبقاء المواهب والكفاءات. وتستهدف الخطة تحقيق قفزة نوعية في نمو الاقتصاد الوطني بحلول عام 2030، ودعم نمو الناتج المحلي الإجمالي وازدهار بيئة الأعمال المحلية وتفوق الشركات الإماراتية عالمياً. مرتكزات الاقتصاد المستقبلي هي القطاعات الرائدة (مثل تكنولوجيا الفضاء وصناعة الترفيه الرقمي)، فتح أسواق جديدة، صياغة بيئة تشريعية متطورة تخدم التطلعات الاقتصادية، وترتكز على سهولة ممارسة الأعمال، ودعم الشركات العائلية وحماية وتحفيز الاستثمار.

استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية | البلوك تشين:

تم إطلاق استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية (بلوك تشين) في العام 2018 بهدف تسخير التقنيات المتقدمة والاستفادة منها وتوظيفها في خدمة

المجتمع وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي، وذلك من خلال تحويل التعاملات الحكومية على المستوى الاتحادي إلى منصات بلوك تشين. وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية هي سعادة المواطن والمقيم، رفع مستوى الكفاءة الحكومية، التشريع المتقدم لإحداث نقلة نوعية في العمل الحكومي الاتحادي، والموقع الريادي لدولة الإمارات عالمياً في مجال أمن ونقل المعلومات. وستعمل هذه الاستراتيجية على بناء قدرات الأفراد والقيادات الحكومية وتوفير الوقت والجهد والموارد، بالإضافة إلى تعزيز موقع دولة الإمارات لتكون من الدول الأكثر تقدماً وجاهزية لمواجهة تغيرات المستقبل.

استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء:

تبنت الدولة منهجية الاقتصاد الأخضر وأطلقت "استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء" بهدف تحقيق الاستدامة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية، وتسعى دولة الإمارات لتكون رائدة عالمياً في مجال الاقتصاد الأخضر، وأن تصبح مركزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، والحفاظ على بيئة مستدامة تدعم نمواً اقتصادياً طويل المدى. وتضم المبادرة مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل المستدام، إضافة إلى سياسات بيئية وعمرانية جديدة من شأنها الارتقاء بجودة الحياة في الدولة، وتشتمل على ستة مسارات رئيسية هي: الطاقة الخضراء، السياسات الحكومية الهادفة لتشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر، المدينة الخضراء، التعامل مع آثار التغير المناخي، الحياة الخضراء، التكنولوجيا والتقنية الخضراء.

استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة:

يكمن الهدف من إطلاق استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة في تعزيز مكانة الإمارات كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة، والمساهمة في

تحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على التطبيقات التكنولوجية المستقبلية التي تدمج التقنيات المادية والرقمية والحيوية، وتسخير التقنيات والأدوات التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة لخدمة أفراد المجتمع وتحقيق سعادتهم. وتركز هذه الاستراتيجية على عدة محاور أساسية منها تبني الخطط والاستراتيجيات في مجال الطب الجينومي والسياحة الطبية الجينومية وتعزيز الأمن الاقتصادي عبر تبني الاقتصاد الرقمي. وتطوير وتطويع التقنيات المتقدمة بدءاً من الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو وصولاً إلى حلول إنترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد بهدف تعزيز الاستفادة منها في دعم النمو الاقتصادي.

سياسة الاقتصاد الدائري 2021-2031:

تحدد سياسة الاقتصاد الدائري اتجاهات دولة الإمارات في تحقيق الإدارة المستدامة للاقتصاد والاستخدام الأمثل والفعال للموارد الطبيعية والبيئية من خلال تبني أفضل الأساليب وتقنيات الاستهلاك والإنتاج المستدامة بما يضمن أسلوب حياة فائق الجودة للأجيال الحالية والمستقبلية وتعزيز كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية وتقليل الهدر. وتهدف هذه السياسة أيضاً إلى تعزيز الصحة البيئية وتشجيع القطاع الخاص على تبني أساليب وتقنيات الإنتاج الصناعي الأنظف ودعم دولة الإمارات لتحقيق رؤيتها المتمثلة في أن تكون أحد الرواد العالميين في مجال التنمية الخضراء. وتعتبر أبرز مخرجات سياسة الاقتصاد الدائري: تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة للدولة، تخفيف الضغط البيئي، تأمين توريد المواد الخام، زيادة القدرة التنافسية، تحفيز الابتكار، تعزيز النمو الاقتصادي، توفير فرص العمل.

استراتيجية الإمارات الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031:

تعد دولة الإمارات من أكثر الدول استعداداً لمواجهة المتغيرات التكنولوجية لاسيما في ظل جهودها المكثفة لتوفير بنية تحتية مستقبلية فائقة التطور

ترتقي بأسلوب حياة أفراد المجتمع وتعزز مكانة دولة الإمارات على الخريطة العالمية في كافة المجالات، بما يتوافق مع مئوية الإمارات 2071. وتعتبر هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، وتشتمل على ثمانية أهداف استراتيجية وخمسة محاور ومجموعة من المبادرات والتوجهات الهادفة لتوظيف الذكاء الاصطناعي وإسهامه في تطوير المجالات الحيوية في الدولة مثل التعليم والاقتصاد وتطوير الحكومة وسعادة المجتمع، وخلق سوق جديدة واعدة في المنطقة ذات قيمة اقتصادية عالية بالإضافة إلى دعم مبادرات القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية. القطاعات المستهدفة: النقل، الصحة، الفضاء، الطاقة المتجددة، المياه، التكنولوجيا، التعليم، البيئة، المرور.

الاستراتيجية الوطنية للطاقة 2050:

أطلقت دولة الإمارات في عام 2017 استراتيجيتها للطاقة 2050 وتعتبر الخطة الموحدة للطاقة في الدولة حيث توازن بين جانبي الإنتاج والاستهلاك، والالتزامات البيئية العالمية، وتضمن بيئة اقتصادية جاذبة وداعمة للنمو في كافة القطاعات. وتهدف إلى رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40%، ورفع مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة من 25% إلى 50%، وتحقيق توفير يعادل 700 مليار درهم حتى عام 2050. وتستثمر الدولة 600 مليار درهم حتى عام 2050 لضمان تلبية الطلب على الطاقة، واستدامة النمو في اقتصاد دولة الإمارات. خليط الطاقة حسب الاستراتيجية: 44% من الطاقة النظيفة, 38% من الغاز , 12% من الفحم النظيف, 6% من الطاقة النووية.

صناديق تمويل المشاريع في القطاعات الجديدة:

تسعى دولة الإمارات إلى الارتقاء بمستقبل قطاع التمويل من خلال إطلاق المشاريع والبرامج المبتكرة التي من شأنها تسريع تبني اقتصاد المعرفة

والابتكار لتحقيق النمو المستدام ومواكبة التغيرات العالمية المتسارعة والتحديات المستقبلية.

صندوق محمد بن راشد للابتكار:

صندوق محمد بن راشد للابتكار عبارة عن مبادرة من الحكومة الاتحادية برأسمال قدره 2 مليار درهم، لدعم المبتكرين ومساعدتهم في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم، حيث يمكن للأفراد والشركات المقيمة أو المسجلة في الدولة على اختلاف أحجامها الاستفادة من هذا الصندوق على أن يتم تقديم أفكار فريدة ومبتكرة. ويهدف الصندوق إلى سد ثغرة التمويل على صعيد مشاريع الابتكار، وتحسين المستويات التنافسية الاقتصادية لدولة الإمارات وتوسعة إمكانيات النمو الوطنية.

مشروع "حي دبي للمستقبل":

تم إطلاق مشروع "حي دبي للمستقبل" ليكون أكبر منطقة لصناعة اقتصاد المستقبل في المنطقة، وحاضنة للأفكار المستقبلية الواعدة، وتوفير الحلول والتسهيلات التمويلية والتشريعية اللازمة للشركات الناشئة ورواد الأعمال، بما يسهم بتعزيز جاهزية اقتصاد دبي لتحديات المستقبل، وسيضم المشروع مركزاً لأبحاث اقتصاد المستقبل، وحاضنات أعمال، وصندوق تمويل، ومرافق سكنية لرواد شركات الاقتصاد الجديد، وفعاليات عالمية للاقتصاد الجديد.

https://www.moec.gov.ae/future-economy

الأعمال في أبوظبي:

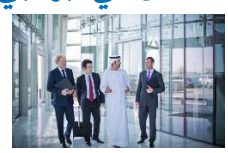

على الرغم من التباطؤ الاقتصادي الذي ألمّ بالعديد من الاقتصاديات العالمية في الفترة الأخيرة، استطاع اقتصاد أبوظبي الذي يعتبر أحد أكثر الاقتصاديات ازدهاراً وحيويةً في الشرق الأوسط أن يدرأ مخاطر وتداعيات هذا الركود ومواصلة أدائه القوي خلال السنوات الماضية.

كما ساعدت أسعار النفط المرتفعة نسبياً في الأسواق العالمية مدعومة بطلب محلي قوي في الحفاظ على استقرار الاقتصاد المحلي وزيادة ثقة المستثمرين فيه بينما كانت هذه الثقة تتهاوى إلى الحضيض في أماكن عديدة حول العالم.

وتمنح الالتزامات السياسية القوية وقرارات الاستثمار الحكيمة وسياسات التنمية الاقتصادية طويلة الأمد والتي تنتهجها الحكومة الرشيدة الزخم الكافي لاقتصاد الإمارة ليصبح اقتصاداً متفوّقاً في النمو والمرونة والتنوع.

رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030:

ترسم رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 خُطط التنويع الاقتصادي لحكومة أبوظبي وتعكس رغبة الحكومة الحقيقية في استشراف عملية التنمية في الإمارة خلال العقدين القادمين عن طريق وضع خارطة طريق بعيدة الأمد وواضحة المعالم وتصميم إطار عام للتنمية الاقتصادية. وتشمل هذه الرؤية تعاوناً أكبر بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ السياسات والخطط الحكومية. وتحدد الرؤية النقاط التالية كأولويات للحكومة لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود بحلول عام 2030:

- خلق بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومندمجة مع الاقتصاد العالمي.
- اعتماد سياسة مالية منضبطة تستطيع الاستجابة لمختلف الدورات الاقتصادية.
- إيجاد بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية بمستويات تضخم خاضعة للسيطرة.

- تحسين كفاءة سوق العمل.
- تطوير بنية تحتية قوية وكفؤة وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.
- تطوير رأس المال البشري يتميز بالمهارة والإنتاجية العالية.
- تمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية.

التنوع الاقتصادي:

تقوم إمارة أبوظبي بتطبيق عدد من الخطوات الهامة لتنويع مصادر دخلها بعيداً عن الاعتماد المفرط على عائدات الصناعات الهيدروكربونية. وترى الإمارة أن الخطوة الأولى لبناء اقتصاد مكتفٍ ذاتياً يستطيع مقاومة التقلبات في أسعار النفط وأسواق الأسهم وقطاع العقارات تكمن في تطبيق سياسة تنوع اقتصادي محددة وواضحة الأهداف مع آليات تنفيذ مناسبة، كما تعمل على تحسين المناخ الاستثماري لديها للظفر باهتمام المزيد من المستثمرين ولتصبح الوجهة الاستثمارية الأكثر جذباً في المنطقة. وانطلاقاً من هذا الهدف، تمّ تطوير عدد من المناطق الاقتصادية المتخصصة التي تلبي احتياجات واسعة من القطاعات الصناعية والتجارية المختلفة والتي تقدم حوافز عديدة للمستثمرين من الإعفاءات الضريبية وغيرها.

وتسعى أبوظبي وهي خامس أكبر مصدر للنفط في العالم أن ترتقي بالدور الذي يلعبه قطاع النفط في العملية التنموية وجعله كمنشط لبقية القطاعات الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة في كافة الميادين. ووفقاً لتقرير صادر عن دائرة التنمية الاقتصادية في العام 2008، يتوقع أن يتفوق القطاع غير النفطي على القطاع النفطي بحلول العام 2025 حيث ستنخفض مساهمة القطاع النفطي في مجمل الأنشطة الاقتصادية إلى 40 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي وإلى أقل من 20 بالمئة بحلول العام 2050.

ومع استمرار نمو القطاع غير النفطي، يتوقع أن يتضاعف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للإمارة ثلاث مرات بحلول عام 2025 حين يصل إلى حوالي 315 مليار دولار مقارنة مع 105 مليار دولار في 2008.

من جانب آخر، يستفيد الاقتصاد المحلي من الأموال العائدة من خارج البلاد ومن رغبة المستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية داخل البلد وذلك درأً للمخاطر العالية التي يشكلها الاستثمار في الصناديق وأسواق المال الأجنبية مما سيؤدي إلى تدفق المزيد من رأس المال إلى الاقتصاد الوطني ودعم خطط الحكومة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتشمل الإجراءات التي تتخذها الحكومة حالياً كجزء من رؤيتها الاقتصادية الشاملة خمسة محاور رئيسية: خصخصة عدد من المشاريع التي تملكها الدولة، وتقوية سوق أبوظبي للأوراق المالية، وتنويع القطاع الصناعي بالتركيز على الصناعات البتروكيماوية والصلب والألمنيوم، وتأسيس مناطق اقتصادية متخصصة وتطوير قطاع السياحة.

التنمية الصناعية

وفي إطار رؤيتها لتحقيق اقتصاد حديث ومتنوع، تعكف أبوظبي حالياً على تطوير قطاع صناعي قوي وحديث يمكن له أن يحل محل قطاعي النفط والغاز الطبيعي التقليديين كأحد أهم الروافد الاقتصادية للإمارة ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى أبوظبي. وتعد صناعات الألمنيوم والحديد والصلب والزجاج والمعادن والبلاستيك والصناعات البتروكيماوية من بعض الصناعات الثقيلة التي تم تحديدها كمجالات قادرة على دفع عجلة النمو في قطاع الصناعة وخلق آلاف من الفرص الوظيفية الجديدة لمواطني الدولة.

تمتلك أبوظبي المقومات الأساسية لخلق قطاع صناعي ناجح من وفرة الأراضي الصناعية ومواد الخام والطاقة الرخيصة والبنية التحتية الصناعية الحديثة وسرعة إنجاز المشاريع والمرونة في إجراءات الحصول على التراخيص الصناعية وقوانين الملكية الأجنبية المرنة وغيرها من العوامل التي تجعل من الإمارة وجهة جذابة للاستثمارات في قطاع التصنيع. ومع توجه الإمارة لمنح الأجانب حق التملك الكامل في المشاريع الصناعية، يُتوقع أن يجذب هذا القطاع استثمارات أجنبية ضخمة وأن يوظف أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة المؤهلة.

تطوير السياحة:

ساهمت الجهود المكثفة التي تبذلها حكومة أبوظبي لتنويع مصادر اقتصادها في بروز قطاع السياحة كقطاع قادر على تحريك النمو الاقتصادي، وتشهد الإمارة في الوقت الحاضر طفرة غير مسبوقة في عدد الفنادق والمتنزهات الترفيهية وأماكن التسلية والمراكز التجارية والمجمعات السكنية الفخمة والمساكن ذات الواجهات المائية والمرافق الرياضية والترفيهية ومعارض الفنون والمتاحف التي تساهم جميعاً في زيادة عدد السياح القادمين إلى الإمارة لقضاء العطل.

تشير الإحصائيات الصادرة عن دائرة الاقتصاد في أبوظبي عام 2009 بأن قطاع السياحة يمثل نسبة 2.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في أبوظبي و6.4 بالمئة من القطاع غير النفطي، وتخطط الإمارة لاستثمار 230 مليار دولار في مختلف المشاريع السياحية خلال السنوات الخمس المقبلة، كما يتوقع أن يرتفع عدد نزلاء الفنادق إلى 2.7 مليون نزيل وعدد الغرف الفندقية إلى 25000 وحدة بحلول العام 2012، في الوقت الذي تستعد الإمارة لاستقبال 3 ملايين سائح بحلول 2015.

ولعل من الواجب الإشارة هنا إلى أن أبوظبي لا تسعى إلى انتهاج سياسة السياحة المفتوحة، ولكنها تركز بدلاً من ذلك على قطاع سياحة الأعمال الذي يضم بصورة رئيسية قطاع الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والأحداث. ويستضيف مركز أبوظبي للمعارض، وهو الوجهة الرئيسية لاستضافة العديد من المعارض والمناسبات الهامة في الشرق الأوسط، أكثر من 100 معرض ومؤتمر سنوياً والذي يستقطب عدداً كبيراً من الزوار إلى الإمارة. ويتوقع أن يستحوذ قطاع سياحة الأعمال بنسبة 50 بالمئة من إجمالي عدد السائحين القادمين بحلول عام 2015 مقارنة مع 25 بالمئة في الوقت الحالي.

وبهدف جعل أبوظبي الوجهة السياحية المثلى في المنطقة ولجذب المزيد من السائحين والزوار إلى الإمارة، تعمل هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة على تنفيذ عدة برامج ومبادرات تتضمن الخطة الاستراتيجية الخمسية للهيئة والتي تنسجم مع الرؤية الاقتصادية الشاملة للحكومة. ومن أهم أولويات هذه

الاستراتيجية تنظيم القطاع السياحي وتحسين وسائل النقل وإجراءات الدخول وتعزيز مستوى التسويق الدولي والاستفادة من ثقافة الإمارة وقيمها وتراثها بما يعزز مكانة الإمارة كوجهة سياحية رئيسية عالمياً.

التجارة الخارجية:

تعمل أبوظبي على تكثيف كافة جهودها للنهوض بمكانة الإمارة كمركز رائد للتجارة الدولية في المنطقة. ولتحقيق هذه الرؤية، وضعت الإمارة استراتيجية متكاملة تهدف إلى بلوغ معدلات نمو عالية في الصادرات السلعية والخدمية، وتركز هذه الاستراتيجية على عدة محاور وأولويات، أهمها تطوير ودعم الصادرات غير النفطية وإعداد المنتجات المحلية وتأهيلها للولوج إلى الأسواق الدولية والمنافسة فيها وإبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من دول المنطقة والعالم، فضلاً عن إقامة مرافق حديثة وتطوير بيئة تشريعية متينة ومحفزة للأعمال التجارية.

آخر تحديث 18/08/2021 10:10:51 ص:

https://www.tamm.abudhabi/ar-AE/aspects-of-life/Start-and-Manage-a-Business/Discover/InvestinAbuDhabi/business-in-abu-dhabi